التقرير الفصلي الخاص بالعراق المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن

"قدم الامين العام للامم المتحدة بان كي مون الى مجلس الامن التقرير الفصلي الثاني عشر الذي يستعرض فيه اداء بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق وتناول التقرير موجزا باهم التطورات السياسية ، وبخاصة جهود الحكومة العراقية للتخفيف من حدة العنف في البلاد وتعزيز مبادرة المصالحة الوطنية ، فضلاعن انشطة ممثل الامين العام الخاص للعراق أشرف جهانغير قاضي .وفيما يلي نص التقرير :"

اولاً: مقدمة

١-طلب مجلس الامن إلى الامين العام، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، ان يقدم إلى المجلس كل ثلاثة اشهر تقريراً عن اداء بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمسؤولياتها. وهذا هو التقرير الثاني عشر المقدم عملاً بذلك القرار.

٢-ويعرض هذا التقرير آخر مستجدات الانشطة التي اضطلعت بها الامم المتحدة في العراق منذ التقرير الاخير (S/٢٠٠٧/١٢٦المؤرخ ٧/آذار / مارس ٢٠٠٧, وهو يقدم موجزاً لأهم التطورات السياسية خلال الفترة قيد الاستعراض، ولاسيما الجهود التي بذلتها حكومة العراق للتخفيف من حدة العنف وتعزيز المصالحة الوطنية، فضلاً عن التطورات الاقليمية والدولية ذات الصلة بالعراق. ويتضمن التقرير ايضاً آخر المعلومات عن انشطة ممثلي الخاص للعراق، اشرف جهانغير قاضي، وتقييماً للحالة الامنية، وآخر التطورات التي شهدتها المسائل المتعلقة بالعمليات والامن.

ثانياً- موجز التطورات الرئيسة في العراق

ألف-التطورات السياسية

٣-رغم النجاح الأولي الذي حققه تعزيز التدابير الامنية في الاشهر الاخيرة، فان الحالة في العراق لا تزال محفوفة بالمخاطر. ولا زالت هجمات المتمردين مستمرة ولا يزال عدد القتلى المدنيين في ازدياد. ورغم توقف اعمال العنف الطائفي لفترة وجيزة في المرحلة الاولى من الفترة المشمولة بالتقرير، يبدو الآن ان قوات الميليشيات استأنفت انشطتها، بما في ذلك اعمال القتل والاختطاف التي تستهدف اشخاصاً بعينهم. ان التفجير الذي وقع في البرلمان العراقي في ١٢ نيسان / ابريل وأدى إلى مقتل احد النواب وجرح كثيرين آخرين ابرز ما يشكله العنف من خطر على العملية السياسية. وعقد مجلس النواب جلسة طارئة في اليوم.

٤-وفي ٧ آذار، انسحب حزب الفضيلة، الذي يشغل ١٥ مقعداً في البرلمان، من الائتلاف العراقي الموحد الذي يشكل الكتلة الرئيسة في حكومة الوحدة الوطنية. وفي ١٦ نيسان ٢٠٠٧، سحبت كتلة الصدر في الائتلاف وزراءها الستة من حكومة المالكي. وخلافاً لما حدث في تشرين الثاني ٢٠٠٦، لم يوقف الصدريون هذه المرة مشاركة نوابهم الثلاثين في مجلس النواب. وفي ٢٤ ايار، عرض رئيس الوزراء المالكي على مجلس النواب اسماء من مرشحيه لملء المناصب الوزارية الستة الشاغرة.

٥-وبعد ذلك بفترة قصيرة في ٥ أيار، هدد قادة كتلة التوافق البرلمانية السنية، بمن فيهم نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، بالانسحاب من الائتلاف الحاكم معربين عن عدم رضاهم عن عجز الحكومة عن معالجة شواغلهم وعدم التزامها بذلك، وخاصة تلك المتصلة بعملية مراجعة الدستور. وفي ٧ ايار، وبعد الاجتماع برئيس الوزراء المالكي اصدر مكتب نائب رئيس الجمهورية الهاشمي بياناً يفيد بان الاجتماع اسهم في دفع العملية السياسية قدماً. كما ان التحالف الكردي، الذي يشغل ٥٣ مقعداً في البرلمان، هدد هو الآخر بالانسحاب من الحكومة في نهاية شهر آذار ما لم يتم اجراء استفتاء من اجل تحديد الوضع النهائي لكركوك بنهاية عام ٢٠٠٧.

٦-وفي ٢٩ آذار ٢٠٠٧، اعلن السيد هاشم الشبلي، وزير العدل، ان الحكومة وافقت على التوصيات التي قدمتها، في شباط ٢٠٠٧، المفوضية العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور بشأن تحديد الوضع النهائي لكركوك والاراضي الاخرى المتنازع عليها. وشدد السيد الشبلي على انه لن يكون هناك اكراه أو استخدام للقوة في تنفيذ القرارات بشأن نقل آلاف الأسر العربية التي كانت قد انتقلت إلى كركوك في اطار حملة "التعريب" التي قام بها النظام السابق وتعويضها عن ذلك. وأثنى التحالف الكردي على هذا القرار، في حين ان النواب التركمان والسنة والصدريين أدانوا ذلك القرار لتجاهله حقوق الاسر المعنية ولعدم حله قضية المطالبات المتعلقة بالممتلكات. وعلق مقتدى الصدر عضوية اثنين من الوزراء الصدريين اللذين صوتا لصالح التوصيات.

٧-ومع ان مجلس الوزراء أقر مشروع قانون النفط والغاز وملحقاته ذات الصلة في ٢٧ شباط، فانها لم تقدم بعد إلى لجنة النفط والغاز في مجلس النواب. ولم يتخذ قرار بشأن ما ان كان سيجري التصويت على قانون النفط والغاز كجزء من مجموعة اوسع من القوانين تتعلق بالطاقة إلى جانب ملاحق وقوانين داعمة أو سيقدم بمفرده. وتتناول الملاحق الاربعة التي تجري مناقشتها حالياً طريقة تخصيص حقول النفط، كما يجري وضع تشريع بشأن تقاسم الايرادات، وهيكل وزارة النفط، وإنشاء شركة النفط الوطنية العراقية. وفي اطار القانون المقترح، سيكون لشركة النفط العراقية السلطة على حقول النفط في العراق وسلطة التوقيع على العقود. وسينشأ مجلس اتحادي للنفط والغاز يعنى بوضع جميع السياسات المتصلة بالعقود والمسائل الأخرى المتعلقة بالصناعة. كما سيقوم فريق من خبراء النفط، من داخل العراق وخارجه، بتقديم المشورة إلى المجلس الاتحادي قبل ان يبرم أي عقود في المستقبل.

٨-وأعرب العديد من البرلمانيين واعضاء الحكومة، بمن فيهم نائب الرئيس الهاشمي، عن تفضيلهم ان ينظر في هذه القوانين بعد اكتمال عملية مراجعة الدستور، اذ ستكون لهذه العملية آثار مباشرة على احكام رئيسة من قانون النفط والغاز. وأعربت عدة كتل سياسية عن اعتراضها الشديد على احكام معينة من القانون. واعرب اتحاد نقابات عمال النفط عن القلق إزاء الترتيبات المحتمل اعتمادها لتقاسم الانتاج، كما نظم عدة مظاهرات في البصرة للإعراب عن قلقه بهذا الشأن.

٩-وفي ٢٦ آذار، عمم مجلس رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء مشروع قانون المساءلة والعدالة الذي من شأنه تعديل عملية اجتثاث البعث الحالية. ووفقاً لهذا المشروع، ستكون هناك فترة ثلاثة اشهر لمحاسبة البعثيين السابقين على تورطهم في اعمال القمع التي مارسها النظام السابق، وبعد انقضاء تلك الفترة، ستكون لديهم حصانة من أي عقاب قانوني على افعالهم السابقة، وسيكون لهم الحق في الالتحاق بوظيفة في القطاع العام وتلقي معاشات تقاعدية. ولا يعاد توظيف ضباط الجيش السابقين وأفراد الاجهزة الامنية من رتبة عقيد فما فوق في القطاع العام، ولكن يمنحون رواتب تقاعدية. ويدعو مشروع القانون إلى حل هيئة اجتثاث البعث ويمنح مزيداً من السلطة للقضاة المستقلين. ويدعو مشروع القانون إلى حل هيئة اجتثاث البعث في مدة لا تتجاوز ٦ أشهر من تاريخ التصديق على القانون. وقدم السيد احمد شلبي، رئيس هيئة اجتثاث البعث، مشروع قانون خاص به تقوم اللجنة القانونية بالنظر فيه حالياً بعد ان قامت هيئة اجتثاث البعث التابعة لمجلس النواب بالنظر فيه. وأثار تقديم مشاريع متعددة سجالاً سياسياً حاداً؛ وفي ٢١ نيسان رفضت الكتلة الصدرية التعديلات المدخلة على الاجراءات القائمة لاجتثاث البعث معتبرة إياها غير دستورية.

١٠-وفي ١١ ايار، جمع البرلمانيون الصدريون والسنة ١٤٤ توقيعاً من برلمانيين يدعون إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوات متعددة الجنسية من العراق. وقدم الالتماس الذي وقعت عليه غالبية أعضاء البرلمان إلى رئيس مجلس النواب. واعتبر معظم الاعضاء هذا الالتماس غير ملزم، ولكنه دعا الحكومة إلى تحديد موعد نهائي لانسحاب القوات الاجنبية وطلب من وزراء الدفاع والداخلية والامن القومي تحديد تاريخ تكون فيه القوات العراقية جاهزة لتحمل المسؤولية الرئيسة عن عمليات الامن في البلد.

١١-وفي ١١ أيار، اصدر المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، وهو اكبر شريك في الائتلاف العراقي الموحد والحاصل على ٣٦ مقعداً في البرلمان، بلاغاً مؤلفاً من ٤٩ نقطة اعلن فيه تغيير اسم المجلس ليصبح المجلس الاعلى الاسلامي في العراق. وزار رئيس الوزراء الرمادي في ١٣ آذار من اجل الالتقاء بالمسؤولين المحليين والامنيين وقادة العشائر في محافظة الانبار. وقد كانت هذه اول زيارة يقوم بها رئيس الوزراء إلى المحافظة ذات الاغلبية السنية. وفي ٦ نيسان، اعلنت رئاسة الوزارة القرار الذي اتخذته في نهاية شهر آذار بصرف الراتب التقاعدي لكبار ضباط القوات المسلحة ايام صدام حسين. ونظمت جبهة انقاذ الانبار مؤتمراً لشيوخ عشائر الانبار في ١٥ نيسان ٢٠٠٧, ودعا ذلك المؤتمر إلى التعاون مع القوات متعددة الجنسية والقوات العراقية. وان جبهة انقاذ الانبار التي تتألف من ١٧ عشيرة انشئت في ايلول ٢٠٠٦ كجناح شبه عسكري بهدف الاتحاد في مواجهة الخطر الذي يشكله تنظيم القاعدة في محافظة الانبار.

١٢-وعند تأسيس لجنة مراجعة الدستور في تشرين الثاني ٢٠٠٦، حددت اللجنة موعداً نهائياً لرفع تقريرها إلى البرلمان عن التعديلات الدستورية التي توصي بها، وهذا الموعد هو ١٥ أيار ,٢٠٠٧ واجل ذلك الموعد في ما بعد إلى ٢٢ أيار، بسبب العطلة البرلمانية. وفي ٢٣ ايار، اطلعت رئاسة اللجنة البرلمانية على ان اللجنة قد اعدت مشروع تقرير بالاستناد إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين اعضائها، الذي يشمل ايضاً مقترحات بشأن توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم ومسألة التصرف في إيرادات النفط. وطلبت اللجنة تمديداً آخر لمدة شهر واحد من أجل العمل على حل القضايا السياسية الخلافية التي ما زالت عالقة والتي تشمل تنفيذ المادة ١٤٠ (حل وضع كركوك والأراضي الاخرى المتنازع عليها) والسلطات المخولة إلى رئاسة الجمهورية. وحتى يتحقق اعتماد مشروع الصياغات التي قدمتها اللجنة لا بد من حصولها على دعم جميع الزعماء السياسيين في العراق والفوز بدعم الشعب في استفتاء يحتمل إجراؤه. ولا يزال يتعين على القيادة السياسية في العراق اقرار مشروع توصيات اللجنة.

باء- التطورات الاقليمية

١٣-خلال الفترة قيد الاستعراض، حدثت في المنطقة عدة تطورات ومناسبات تتعلق بالعراق. ففي ١٠ آذار، عقد اجتماع لكبار المسؤولين في بغداد من اجل الاعداد للاجتماع الوزاري الموسع لوزراء خارجية الدول المجاورة. وفي هذا الاجتماع، ناشد رئيس الوزراء، المالكي، جميع المشاركين العمل معاً لمساعدة العراق في التغلب على التحديات الكثيرة التي تواجهه. واتفق، من حيث المبدأ، على تشكيل ثلاثة افرقة عاملة لتناول مسائل أمن الحدود والوقود والطاقة، واللاجئين. واعتبر عدد من المشاركين الاجتماع بمثابة خطوة اولى طيبة نحو تعزيز التعاون الاقليمي بشأن العراق.

١٤-وفي ٤ ايار، استضافت حكومة مصر المؤتمر الوزاري الموسع للبلدان المجاورة للعراق الذي عقد في شرم الشيخ. وضم الاجتماع ممثلين عن الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والاتحاد الاوروبي ومجموعة الثمانية والبحرين ومصر وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي والامم المتحدة. وعند اختتام المؤتمر، اكد المشاركون من جديد سيادة العراق وسلامته الاقليمية واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية. واعربوا ايضاً عن التزامهم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وبعلاقات حسن الجوار مع جميع البلدان المجاورة. وبالاضافة إلى ذلك، ايد المشاركون في المؤتمر تشكيل الافرقة العاملة الثلاثة وتعهدوا بدعمها بالمشاركة النشطة والمساعدة التقنية. وأقروا بدور الامم المتحدة في دعم العمليات السياسية الجارية في العراق، فضلاً عن المساهمة الايجابية التي تقدمها جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي. واتفق على عقد المؤتمر الوزاري المقبل في استانبول، تركيا.

١٥-وفي ٢٨ ايار، عقد اجتماع على مستوى السفراء في بغداد بين الولايات المتحدة وايران حضره ايضاً رئيس الوزراء، المالكي. ومثل هذا الاجتماع اول اجتماع يعقد بين البلدين منذ انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ,١٩٧٩ واقتصر الطرفان في مناقشاتهما على حالة الامن في العراق. وكان من الشواغل الرئيسة لايران احتجاز خمسة مواطنين ايرانيين في ١٠ كانون الثاني من جانب قوات الائتلاف. وقد التمس كل من حكومة العراق ورئيس اقليم كردستان الافراج عنهم. ومنذ اعتقال الايرانيين سمحت القوات متعددة الجنسية في العراق للجنة الصليب الاحمر الدولية بزيارة المحتجزين مرتين.

جيم- التطورات الدولية.

١٦-قام رئيس وزراء العراق بزيارة اليابان وجمهورية كوريا في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان. واعلنت اليابان انها ستقرض العراق ٨٦٢ مليون دولار مستحقة السداد.

١٧-وفي ١٧ و١٨ نيسان، دعت مفوضية الامم لشؤون اللاجئين إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف لتناول الاحتياجات الانسانية للعراقيين المشردين داخل العراق وفي البلدان المجاورة على السواء. وضم الاجتماع ممثلين عن ٦٠ دولة واتفقوا على وجود حاجة ماسة إلى وقف تدفق الاشخاص إلى خارج العراق ومساعدة المحتاجين منهم وتقديم الدعم إلى البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين. واعربت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عن ترحيبها بالروح الايجابية والبناءة التي سادت الاجتماع. واعترف المشاركون ايضاً باهمية السعي نحو ايجاد حل سياسي اوسع نطاقاً وتشجيع المصالحة الوطنية لتحسين الظروف على ارض الواقع من اجل عودة اللاجئين والمشردين.

١٨-وفي ٣ أيار، اعتمد العهد الدولي مع العراق في شرم الشيخ، مصر. وسبق هذه المناسبة جولة اقليمية قام بها رئيس الوزراء، نوري المالكي، بهدف ضمان الدعم للاتفاق الدولي. واشتركت مع رئيس الوزراء، المالكي، في رئاسة المؤتمر الذي حضره ٧٥ وفداً. واتخذ المشاركون بالاجتماع قراراً اكدوا فيه من جديد التزامهم المشترك بالعمل بالاشتراك مع حكومة العراق لضمان امن واستقرار العراق، مع التأكيد على الحاجة إلى اجراء حوار وطني وتحسين الحكم واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد وتوفير الحماية المتساوية لجميع العراقيين وايجاد إطار مؤسسي يستند إلى سيادة القانون. واتفق المشاركون على ان يجتمعوا بانتظام لتنسيق جهودهم واستعراض التقدم المحرز في هذه الاصلاحات وتقديم المساعدات. ومن الأمور الجديرة بالذكر ان الممثلين اعلنوا عن تبرعات ذات شأن في مجالي تخفيف عبء الديون والمساعدة المالية. وبرهن الاجتماع على وجود دعم دولي ذي قاعدة عريضة للعراق شعباً وحكومة في اعادة بناء البلد. وتعهدت شخصياً ايضاً بتقديم دعم الامم المتحدة الكامل في تنفيذ العهد الدولي.

ثالثاً- معلومات مستكملة عن انشطة البعثة

الف- الانشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام

١٩- واصل ممثلي الخاص، أشرف جهانغير قاضي، اتصالاته مع الزعماء السياسيين والدينيين وزعماء العشائر العراقيين، ولضمان تقديم المساعدة الفعالة في الوقت المناسب في مجالي الانتخابات والدستور، اجتمع ممثلي الخاص مع مسؤولين من حكومة العراق ومجلس النواب والاوساط الدبلوماسية، ودأب على التشديد على الحاجة الى اتباع نهج سياسي اكثر شمولاً للجميع لدى تنفيذ خطة بغداد الامنية.

٢٠- واعرب عن تأييده لجهود حكومة العراق في اشراك الجهات الفعالة الاقليمية والمجتمع الدولي على نطاق اوسع. في ١٠ آذار/ مارس، حضر اجتماعاً لكبار المسؤولين استعدادا لانعقاد اجتماع وزاري موسع بشأن العراق. وفي آذار/ مارس، توجه الى نيويورك للاشتراك في اجتماع تحضيري بشأن العهد الدولي مع العراق، وفي ٣ و٤ أيار/ مايو، حضر ممثلي الخاص استهلال العهد الدولي والاجتماع الوزاري الموسع للدول المانحة للعراق المعقود في شرم الشيخ.

٢١- وقد قمت بزيارة العراق في ٢٢ آذار/ مارس لاول مرة منذ تسلمي منصبي كأمين عام واجتمعت مع مجموعة كبيرة من الزعماء العراقيين، واتاحت لي هذه الرحلة ايضاً فرصة اجراء تقييم شخصي للعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة الى العراق، واستضاف ممثلي الخاص ايضاً زيارات قام بها المفوض السامي لشؤون اللاجئين انطونيو غوتيرس، في ٣٠ و٣١ آذار، مارس ومستشاري الخاص، السيد ابراهيم غمباري، في الفترة من ٦ الى ٩ نيسان، أبريل. وفي اعقاب ذلك حضر ممثلي المؤتمر الدولي المعني باللاجئين والمشردين العراقيين المعقود في جنيف يومي ١٧ و١٨ نيسان ، ابريل.

٢٢- وفي بغداد عمل ممثلي الخاص عن كثب مع البعثة وحكومة العراق والبنك الدولي والاتحاد الاوروبي والرئيسين المشاركين لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق في انشاء امانة كل من المرفق والعهد الدولي. وتلقى ايضاً شكاوى من العراقيين وغيرهم بشأن مسائل حقوق الانسان، بمن فيهم المحتجزون. وفي المناقشات الواسعة النطاق التي اجريت مع السياسيين وكبار الدبلوماسيين العراقيين ظهرت حالة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي بشأن كركوك بوصفها مسالة ذات اولوية متزايدة.

باء- انشطة الدعم الدستوري

٢٣- قدم مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة، بتمويل كبير من الاتحاد الاوروبي، مساعدة فنية ولوجستية للجنة مراجعة الدستور التابعة لمجلس النواب، وعقب عودة البرلمان الى الانعقاد في آذار/ مارس ٢٠٠٧، قدم مكتب الدعم الدستوري الى لجنة مراجعة الدستور في المجالات المحددة التالية: النظام الاتحادي، تقاسم الثروة، دور كل من الهيئة القضائية والمؤسسات المستقلة، ومجلس الاتحاد العراقي والحماية الدستورية لحقوق الانسان والاعتبارات الاجرائية المتصلة بعملية مراجعة الدستور نفسها. وتولى مكتب الدعم الدستوري تيسير عملية مراجعة الدستور بتقديم سبعة مشاريع في مجالات مداولات رئيسية واستجاب لطلبات من اللجنة بشأن الخيارات في صياغات النصوص، وظل المكتب على اتصال مباشر باللجنة طوال الفترة قيد الاستعراض.

٢٤- وشرعت البعثة، لدعم مشورتها التقنية المقدمة الى لجنة مراجعة الدستور، في اجراء حوار موسع بشأن مراجعة الدستور وعناصر النظام الاتحادي العراقي مع كبار السياسيين الاتحاديين وسياسيي المحافظات والموظفين الحكوميين، ونظمت البعثة حلقتي عمل في اربيل في ٢٧ و ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٧ بشأن مراجعة الدستور والنظام الاتحادي العراقي، نظمت احداهما لصالح المحافظين العراقيين ورؤساء مجالس المحافظات والثانية لصالح اعضاء حكومة كردستان الاقليمية. وناقش المشتركون نطاقاً عريضاً من المسائل يشمل التحديات الرئيسية في اطار عملية مراجعة الدستور ومبادئ الاتحادية، وتوزيع السلطات، والاتحادية المالية، وتقاسم الثروة، والتشريعات المتصلة بتشكيل المناطق ودور المحافظات، واهمية الاستمرارية في توفير المنافع العامة والخدمات خلال الانتقال من المحافظات الى المناطق، وآليات التنسيق الحكومي الدولي والعلاقة بين الدستور العراقي والدساتير الاقليمية في المستقبل. واضافة الى هذه الانشطة، قام مكتب الدعم الدستوري بتنسيق المساعدة الثنائية والدولية من خلال عقد اجتماعات تنسيق دولية منتظمة.

٢٥- وركز مكتب الدعم الدستوري خلال تفاعل مع لجنة مراجعة الدستور والزعماء السياسيين العراقيين، على المسائل الأساسية التي ستحدد كيفية عمل النظام الاتحادي العراقي.

وتشمل هذه المسائل توفير تقاسم متوازن للسلطات بين الحكومة الاتحادية والمناطق وتوفير ضمانات بشأن التقاسم على الصعيد الوطني والتوزيع الآلي لايرادات النفط والغاز. وهذه ايضاً من بين اكثر المسائل السياسية اثارة للخلاف، وسيكون التواصل الى اتفاق بتوافق الآراء بشأنها امراً صعباً وقد نظرت اللجنة بجدية في امكانية ادخال تعديلات موضوعية في هذه المجالات بالرغم من ان هذا لا يتماشى بالضرورة مع توصيات مكتب الدعم الدستوري.

٢٦- وفي الختام، قام مكتب الدعم الدستوري ايضاً بتنسيق المساعدة الثنائية والدولية من خلال عقد اجتماعات تنسيق مشتركة ووضع تعليقات على مقترحات تشريعية موازية ذات ابعاد دستورية هامة، من قبيل مشروع قانون النفط والغاز، والقانون المتعلق بتشكيل المناطق.

جيم- انشطة المساعدة الانتخابية

٢٧- في اعقاب اعتماد القانون الذي انشئت بموجبه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، صوت مجلس النواب في ٢٨ نيسان/ ابريل لصالح الموافقة على تعيين تسعة مرشحين لفترة خمس سنوات كمفوضين للانتخابات، وقام موظفو الانتخابات التابعون للبعثة بمراقبة عملية الاختيار مع الالمام التام بجميع الطلبات ومداولات لجنة الترشيحات. واصدرت البعثة تقرير مراقبة خلصت فيه الى ان عملية الاختيار كانت متماشية مع التشريعات العراقية واجراءات لجنة الترشيحات واختار مجلس المفوضين الجديد اعضاء مكتبه لفترة سنة واحدة. بما في ذلك الرئيس وكبير موظفي الانتخابات والمقرر. وجميع الطوائف الرئيسية ممثلة في المجلس الذي طلب من البعثة ان تواصل تقديم المساعدة التقنية.

٢٨- ووافق مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق على برنامج لبناء القدرات بقيمة ٦ ملايين دولار لتدريب الموظفين واعضاء مجلس المفوضية. وتقوم البعثة بكل ما في وسعها ٦ ملايين دولار لتدريب الموظفين واعضاء مجلس المفوضية. وتقوم البعثة بكل ما في وسعها لدعم الجهود الرامية الى توفير موظفي انتخابات عراقيين للمفوضية التي سجلت انخفاضاً بنسبة ٣٠ في المائة منذ الانتخابات الاخيرة التي اجريت في عام ٢٠٠٥، ويعتبر عرض حكومة الهند لاستضافة دورة تدريبية واحاطات توجيهية في نيودلهي في الاسبوع الاول من شهر حزيران/ يونيه موضع تقدير بالغ. إذ ان ذلك سيوفر الفرصة للخبراء الهنود في مجال الانتخابات لتبادل معارفهم الواسعة فيما يتعلق بأفضل الممارسات الدولية مع اعضاء المجلس الجديد.

٢٩- ولاتزال توجد تحديات هامة تصادف في الاعداد الانتخابات المقبلة. ومن الشواغل الهامة جداً عدم تحقيق تقدم في تحسين سجل الناخبين العراقيين الذي اجري آخر تحديث له في عام ,٢٠٠٥ ولا تزال المشاورات جارية في مجلس النواب بهذا الشأن .

دال- انشطة حقوق الإنسان

٣٠- تواصل البعثة الاجتماع بالممثلين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني، فضلاً عن شريحة واسعة من المواطنين العراقيين لتقييم الوضع الراهن لحالة حقوق الإنسان في العراق، وانظر بعين الرضا الى القرار الذي اتخذته مؤخراً وزارة الداخلية العراقية بالسماح للبعثة بزيارة جميع مرافق الاحتجاز الموجودة في العراق. وارحب اشد الترحيب بتعاون الحكومة في هذا الصدد، وتعتزم البعثة بهذه الزيارات في حزيران/يونيه.

٣١- وثمة عدد من الشواغل الملحة في مجال حقوق الإنسان في العراق. وهي تشمل الزيادة في عدد المحتجزين والمعتقلين لاسباب امنية خلال الشهرين الأخيرين نتيجة للعلميات الأمنية المكثفة والحاجة الى القيام بكل ما امكن ليحال الى العدالة موظفو انفاذ القوانين الذين يشتبه بانهم قاموا بانتهاكات خطرة لحقوق الإنسان، والتوترات بين الطوائف والعنف الموجه ضد الأقليات العرقية والدينية، والظروف الراهنة بالنسبة لحرية التعبير، التي تزداد سوءاً كلما تم الاعتداء على صحفيين وعاملين في مجال وسائط الاعلام. واواصل حث حكومة العراق على بذل قصارى جهدها لاحالة مرتكبي العنف الى العدالة وتدعيم المؤسسات التي تعزز سيادة القانون، لاسيما القوات الامنية والسلطة القضائية.

٣٢- وفي ٢٥ نيسان/ ابريل، أصدرت البعثة تقريرها العاشر عن حقوق الإنسان الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/ يناير الى آذار/ مارس ٢٠٠٧ واكد التقرير من جديد انه لا يمكن تحقيق استقرار وأمن دائمين ما لم تتم حماية الحقوق الاساسية واحترام كرامة الإنسان في البلد، لاسيما الجمع والتهجير المنتظمان للمعلومات المتعلقة بالضحايا المسجلة اسماؤهم في المستشفيات والمؤسسات الطبية القانونية في جميع انحاء البلد. وقد طلبت من البعثة ومفوضية الامم المتحدة لحقوق الإنسان العمل على نحو وثيق مع الحكومة من اجل ايجاد افضل الطرق لمعالجة هذه المسألة والمسائل الهامة الاخرى المشار اليها اعلاه بهدف تحقيق تحسن مبكر لحالة حقوق الإنسان، مما يعتبر من الشواغل ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. واتطلع لتدعيم علاقتنا التعاونية في هذا الصدد.